التحليل النحوي عند ابن عصفور (ت 669 هـ) في كتابه شرح الجُمَل

Grammatical analysis by Ibn Asfour (t. 669 Ah) in his book Explaining Sentences

أ.م.د. ميساء طه خماس

الجامعة المستنصرية / كلية الآداب / قسم اللغة العربية

maysaa@uomustansiriyah.edu.iq

Assist prof.Dr. Maysa Taha Khamas

Al-Mustansiriyah University / College of Arts / Department of Arabic Language

المستخلص:

حاولت الباحثة القاء الضوء على التحليل النحوي عند ابن عصفور في كتابه شرح الجمل ، فناقشت جملة من المسائل آخذتاً بها بالتحليل ذاكرتاً آراء العلماء فيها في عصر كان اهتمام النحاة بالتحليل النحوي قليل ؛ وإنما كانوا يتناولونه في معرض حديثهم في كتبهم ، ولم يلقَ الاهتمام الكبير من العلماء، فجاء كتابه فيه الكثير من المسائل التي تناولها العلماء بالتحليل والشرح ، ومن هذه المسائل (الإعراب، ورفع الفاعل

ونصب المفعول، وما ينصب على إضمار فعل، و وجوب النصب أو جوازه على المعية) الذي اوليته بالاهتمام في بحثي هذا .
الكلمات المفتاحية: التحليل النحوي / ابن عصفور / شرح الجُمَل .

Abstract :
The researcher attempted to shed light on the grammatical analysis of Ibn Asfour in his book Sharh al-Jamal. We discussed a number of issues in which he analyzed the views of the scholars in an age when the grammarians had little interest in grammatical analysis. ، The book came in which many of the issues addressed by the scientists analysis and explanation، and these issues (expression and the lifting of the perpetrator and the effect، and what is based on the desecration of an act، and the necessity of the monument or his permissibility to intestines) ، which I brought interest in this research
Keywords: Grammatical Analysis / Ibn Asfour / Explaining Sentences

توطئة :
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على معلم البشرية، وهادي البرية نبينا محمد وآله وصحبه اجمعين ، ومن والاه الى يوم الدين .
أما بعد:
لكل عالم نحوي شخصية مستقلة ، وتحليل نحوي مغاير عن بقية النحاة ، ولهذا كثرة لدينا كتب النحو التي تشرح أصول النحو العربي وقواعده منذ نشأة علم النحو الى وقتنا الحاضر، وهذه التآليف النحوية ماهو صغير يسير، وما هو متوسط، وما هو مطوّل في مجلدات طوال، وماهو واضح سهل الفهم خالي من التأويلات المعقدة، والوظائف النحوية التي تصعب على الدراس فهما، إذ تتلبس عليه المفردات في التركيب من فاعلية ومفعولية ، والإضافة الى غيرها من أمور النحو ، والتحليل النحوي هو الوسيلة في تمييز العناصر اللفظية في الجملة الواحدة، وتقسيماتها، وفرز الكلم بعضعها عن البعض، وتحديد عناصرها ، وضبط الفاظها وملاحظة على ما يدخل على الجملة من عتور التغيرات التي طرأت عليها ، ومن علماء النحو الذين كان لهم اليد الفضلى في التحليل النحوي هو ابن عصفور في كتابه شرح الجمل للزجاجي (ت 340 هـ) الذي ألقى الضوء على عالم جليل هو الزجاجي في كتابه الجمل في النحو ، ومن هنا جاءت فكرة موضوع البحث ألا وهي التحليل النحوي لابن عصفور في كتابه شرح الجمل . فكتابه فيه الكثير من المسائل التي تناولها العلماء بالتحليل والشرح، من هذه المسائل (الإعراب ورفع الفاعل ونصب المفعول، وما ينصب على إضمار فعل، و وجوب النصب أو جوازه على المعية) الذي اوليته بالاهتمام في بحثي هذا .

ـ نبذة مختصرة عن حياة ابن عصفور :
ابن عصفور هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور الحضرمي الإشبيلي ، ولد في إشبيلية سنة (597 هـ) ، وقيل سنة (577 هـ) ، نشأ في عصر كثرة فيه المدارس ، فكانت مدينته من أكبر المدن التي كان يلجأ إليها علماء اللغة والنحو ، فنهل ابن عصفور من المنابع العديدة التي كانت تصب في مدينته(السيوطي ، 1965 ، 2 / 210 ، الصفدي، 2000 ، 22 / 267 ، البغدادي ، 1964 ، 712) ومن أشهرهم أبو علي الشلوبين (ت 645 هـ) (السيوطي ، 1965 ، 2 / 153) ، الذي لازمه الى أن ختم عليه كتاب سيبويه (ت 180 هـ) ، واستمرت رحلته العلمية الى أن تمكن من علم النحو ، وبدأ يدرس في حلقات الدرس بتعليم أبناء مدينته ثم انتقل الى المغرب ، وسكن مراكش، وبعدها الى تونس ، وبقيه فيها ردحا من الزمن ، فكان بارعا في التدريس مما أدى الى أن

يقبل عليه طلاب العلم من كل حدب وصوب ، فأصبحت حلقته تغصُ بطلاب ، فكان من أبرز تلاميذه أبو حيان الاندلسي (ت 745 هـ) (السيوطي ، 1965، 1 / 280 – 283) ، عرف عن ابن عصفور حبه للتأليف النحوي فأثر عنه الكثير من الآثار العلمية في النحو والصرف ، والأدب إلا إن هذه الآثار لم تجد طريقها للبصار ؛ لأنها لم تطبع إلا القليل الذي وصلنا منها، ومن هذه الآثار كتاب ضرائر الشعر ، والمقرب ، والممتع في التصريف ، وشرح الجمل، والازهار، وشرح أبيات الإيضاح ، وشرح مقدمة الجزولية ، وشرح الحماسة ، والسلك والعنوان وموام اللؤلؤ والعقيان، وغيرها من الآثار(الصفدي ، 2000 ، 22 / 266 ، البغدادي ، 1964، 712، بروكلمان، (د. ت) ، 5 / 364 – 366) ، وظل في ميدان العلم والتأليف الى أن وفاه الله سنة (ت 669 هـ) بتونس (السيوطي ، 1965 ، 2 / 210 ، الدمشقي ، 1986 ، 5 / 330) .

ـ كتاب شرح الجمل :

يعدُّ من أشهر كتبه يدور في النحو ، والصرف ، واللغة ، ألف على شكل أبواب يوضح فيها شتى موضوعات النحو ، جمع في شرحه بين الشرح والتأليف ، والتوسع بذكر آراء المذاهب في المسألة التي يعرضها ، ويرجح المذهب الفلاني على المذهب الفلاني مع حسن التعليل لكل مسألة يرتضيها ويرضى عنها مع الرد القاسي للآراء التي تناقض رأيه مع حسن استشهاده بالأبيات الشعرية ، فقد أستشهد في كتابه بالنحو من خمسة وستين وتسعمئة بيتٍ من الشعر ، وثلاث وعشرين وثلاثمئة من الآيات القرآنية (الاشبيلي ، 1998 ، 1 / 177 – 178) ، موزعة بين وروده للمسائل وتحليلها ، والردّ على معارضيها، وستناول في بحثنا هذا تحليل بعض هذه المسائل، ومناقشتها بذكر آراء العلماء فيها المؤيدين والمعارضين لرأي ابن عصفور .

ـ التحليل النحوي :

التحليل لغة : مصدر الفعل (حلَّل) (ابن منظور، (د . ت) ، مادة { حلل }) ، وذكر ابن فارس (ت 395 هـ) في معجمه " الحاء واللام له فروع كثيرة ومسائل ، وأصلها كلها عندي فتح الشيء ، لا يشذُّ عنه شيء، يقال حللتُ العقدة أحُلها حلا ، ويقول العرب (يا عاقدُ اذكر حلا) ، والحلال : ضد الحرام ، وهو من الأصل الذي ذكرناه ، كأنه من حللتُ الشيء إذا أبحته وأوسعته لأمر فيه ، وحَلَّ : نزل ، وهو من هذا الباب ؛ لأن المسافر يشُد ويعقد ، فإذا نزل حل ؛ يقال حللتُ بالقوم " (زكريا ، 1979 ، 2 / 20 ، مادة { حل }) .

التحليل اصطلاحا : هو تحليل النصوص ، وفرزها من آيات قرأنية ، وأحايث نبوية، ونصوص أدبية، وتحليلها ، وارجعها الى قواعدها النحوية واللغوية، وآراء العلماء في صياغتها، وذكر القاعدة النحوية فيها، والأوجه الإعرابية المختلفة للكلمة (قباوة ، 2006 ، 11 – 12، الشاطبي ، 2011 ، 37 – 38).

وسنسلط الضوء على التحليل النحوي عند ابن عصفور في كتابه شرح الجمل في أحد ابوابه ألا هي باب الإعراب .

ـ الإعراب :

تناول ابن عصفور باب الإعراب بالشرح والتحليل ، فكان أول ما بدأ به هو أن يعطي معنى الإعراب لغة واصطلاحا بشكل عام بقوله: " الإعراب في اللغة الإبانة عن المعنى ، يقال : أعربَ الرجلُ عن حاجته إذا أبان عنها ، ومنه قوله (صلى الله عليه وسلم) : ((والثيّب تُعرب عن نفسها)) البخاري ، 1979 ، (كتاب الإكراه) : 1719) ، أي تُبينُ ، ويكون أيضا بمعنى التغيير ، يقال : (عربتْ معدةُ الرجلِ) ، إذا تغيرتْ ، وقريبٌ من هذا المعنى (أعربت الدابةُ في مرعاها) ، إذا لم تستقر في جهةٍ منه، ويكون أيضا بمعنى التحسين ، ومنه قوله تعالى : **((عُرُبًا أَتْرَابًا))** (سورة الواقعة : 37) ، أي حساناً، وأما في اصطلاح النحويين فهو تغيرُ آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً " (الاشبيلي ، 1998 ، 1 / 31 ، الأنباري ، 1995 ، 45) .

وقد ذهب في هذا الرأي بتغيير آواخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها هو كل من سيبويه بقوله : " هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية " (سيبويه ، 1988 ، 1 / 13) ، وابن السراج (ت 316 هـ) قال : " الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن ، واعني بالمتمكن ما لم يشبه الحرف قبل

التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية ، ويكون بحركات ثلاث ضم ، وفتح ، وكسر ، فإذا كانت الضمة إعرابا تدخل في اواخر الأسماء والافعال ، وتزول عنها ، سميت رفعا ، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصبا ، وإذا كانت الكسرة سميت خفضا وجرا ، وهذا إذا كان بهذه الصفة نحو قولك : هذا زيدٌ يا رجل ، ورأيتُ زيداً يا رجل ، ومررتُ بزيدٍ ، فأعلم ألا ترى تغير الدال ، واختلاف الحركات التي تلحقها " (البغدادي ، (د . ت) ، 1 / 45) ، وابن هشام (ت 761 هـ) بقوله : " الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة في قولك (جاء زيدٌ) ، و(رأيتُ زيداً) ، و(مررتُ بزيدٍ) ، ألا ترى أنها ظاهرةٌ في آخر (زيد) جلبتها العوامل الداخلة عليه ، وهي جاء ، ورأى ، والباء ، ومثال الآثار المقدرة ما تعتقده منْويّاً في آخر نحو (الفتى) من قولك (جاء الفتى) ، و(رأيت الفتى) ، و(مررتُ بالفتى) ؛ فإنك تقدر في آخره في المثال الأول ضمة ، وفي الثاني فتحة ، وفي الثالث كسرة ، وتلك الحركات المقدرة إعراب ، كما أن الحركات الظاهرة في آخر (زيد) إعراب " (المصري ، (د . ت) ، 58 – 59) ، وذكر ابن عصفور في قوله: " قلت : فقول أبي القاسم (السهيلي ، 1992 ، 66) : إعراب الأسماء رفعٌ ، ونصبٌ ، وخفضٌ، ولا جزمَ فيها . بين أن الإعراب إنما يقع على الحركات في اصطلاح النحويين لا على ما ذكرته من التغيير ، فالجواب : إنه يريد بقوله : رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ المصادر لا أسماء الحركات ، كأنه قال : رفعك أيها المتكلم ونصبك وخفضك ، وهو التغيير الذي ذكرنا ، والدليل على أن مراده ذلك أن الرفع عنده قد يكون بالألف والواو ، ولا يسمى واحد منهما رفعة ، وكذلك النصب قد يكون عنده بالياء ، وحذف النون ، ولا يسمى شيء من ذلك نصبة ، ولذلك جعل النحويون الرفع والنصب والخفض والجزم ألقاباً للإعراب ، أعني لكون المراد بها التغيير لا أسماء الحركات ، وكذلك الجزم ؛ لأن المراد القطع لأن المجزوم يُقتطع عند إعرابه ، حركةٌ أو حرفٌ من آخره ، وجعلت ألقاب البناء الضم والفتح والكسر ؛ لأنها ألقاب الحركات في نفسها والوقف ؛ لأنه لقب لخلو الحرف من حركة ، ولا يفهم منها معنى تغيير " (الاشبيلي ، 1998، 1 / 33) ، وهكذا نجد التحليل النحوي عند ابن عصفور لا يخلو من العرض ، والتحليل بذكر الآراء النحوية للنحاة ، وذكر آرائهم النحوية من إعراب ، وبناء ، ورفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وما يؤثر فيه العامل ، وبين ما يبنى عليه الحرف ، فهو نظام علاماتي تفسيري يظهر تفاعل الحركات في نقل المعنى داخل الجملة الى الظاهر ، وبيان أثر أول الكلمة على آخرها ، والمعنى الكامن والظاهر في الكلمة أتلافها داخل النص المسبوك في الجملة العربية ، إذاً أهمية الإعراب تمكن في أعطاء الروح الدلالية ، والمعنوية داخل الكلمة في متنٍ نصي مسبوك بعيد عن الغرابة أو الاستنفار ، فنحن نقف مع من يرى أنه التعليق والعلامة الإعرابية في الوقت ذاته ، وعليه فهو معنوي ، ويتحكم بدلالات داخل الجملة ، وليس من يرى أن الإعراب هو فقط علامة إعرابية ، وهو يحدث في اللفظ دون تغيير المعنى بغض النظر عن الرأي الثاني الذي يرى بأن الإعراب ليس له دورٌ في المعنى ؛ وإنما وجد في داخل المتن النصي ؛ إنما وجد لعلة نحوية ، ويمثل الرأي قطرب (ت 206 هـ) بقوله : " لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض ، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الأعراب متفقة المعاني ، فما اتفق إعرابه واختلف معناه ، قولك : إن زيداً أخوك ، ولعل زيداً أخوك ، وكأن زيداً أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه ، ومثله : ما رأيته منذ يومين ، ومنذ يومانِ ، ولا مالَ عندك ، ولا مالٌ عندك ، وما في الدار أحداً ، وما في الدار أحد إلا زيداً ، ومثله : أن القول كلَّهم ذاهبون وأن القوم كلُّهم ذاهبون ، ومثله ((**إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ**)) (سورة آل عمران ، 154) ، و((**إِنَّ الْأَمْرَ كلُّه لِلَّهِ**)) ، قرئ بالوجهين جميعا (الاندلسي ، 2010 ، 1 / 393) ، مثله ليس زيد بجبان ولا بخيلٍ ولا بخيلاً ، مثل هذا كثير جدا مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه " (الزجاجي ، 1959 ، 70) .

ـ رفع الفاعل ونصب المفعول به :

من التحليل النحوي في الإعراب مسألة رفع الفاعل ونصب المفعول به ، فارتبطت الحركات الإعرابية بالاحكام النحوية ، فالكثير من النحاة اخذوا بالشرح والتمحيص مسألة أيهما الأول في الإعراب رفع الفاعل أم نصب المفعول به ، وكان من النحاة الذين أخذوا بتحليل هذه المسألة ابن عصفور بقوله : " وأنَّما رفع الفاعل ونصب المفعول به تفرقةً بينهما ، فإن قيل : فهلّا كان الأمر بالعكس ؟ فالجواب : إن الفعل لما كان يطلب جملة من المفعولين أقلها خمسة ، وهي المفعول المطلق ، والمفعول معه ، وظرف الزمان ،

وظرف المكان ، والمفعول من أجله ، نحو قولك : (قامَ زيدٌ وعمراً قياما يومَ الجمعة أمامكَ خوفا من كذا) ، وأكثرها ثمانية ، وذلك إذا كان الفعل من باب ما يتعدى الى ثلاثة مفعولين ، تقول : (أعلمتُ وعمراً بكراً زيداً منطلقاً إعلاما يومَ الجمعة أمامك خوفاً منهُ) ، ولا يطلب من الفاعلين إلا واحداً ، نصبت طلباً للتخفيف ، ولم يرفع ، ولم يخفض لئلا يتوالى به الثقل " (الاشبيلي ، 1998 ، 1 / 100)، وابن جني (ت 392 هـ) ذكر رأي الزجاجي بقوله : " قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ، ونصب المفعول ؛ إنما فُعل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فهلا عُكست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ؛ وذلك لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرته ، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون " (ابن جني ، 1955 ، 1 / 49) ، وهناك من قال : " الفاعل لأنه عنده أصل في الرفع ، وباقي المرفوعات محمولة عليه خلافا لابن السراج ، وأبي علي (ت 377 هـ) _ رحمهما الله _ (ابن عصفور ، 2004 ، 78) ، ومن رأى رأيهم ، فإن المبتدأ عندهم أصل في المرفوعات ، وباقي المرفوعات محمولة عليه ، والدليل على أن الفاعل أصل في الرفع ، أن المعنى الذي دخل الإعراب الكلام لأجله ، وهو رفع اللبس ، ويوجد في الفاعل أكثر من المبتدأ ؛ لأن الفاعل لو لم يرفع التبس بالمفعول ، ولا كذلك المبتدأ ، فكان الفاعل اصلا في الرفع لذلك ، وأصل هذا الخلاف مأخوذ من قول سيبويه رحمه الله وفعله ، فإنه قال (ابن عصفور ، 2004 ، 78 ، سبيويه ، 1988 ، 1 / 23 _ 24) : واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء ، وإنما يدخل الرافع والناصب سوى الابتداء ، والجار على الابتداء ، فنص هنا ، فمنهم من اخذ بقوله فقال : الأصل في المرفوعات المبتدأ ، ومنهم من أخذ بفعله في ترتيب كتابه فقال : الأصل في المرفوعات الفاعل " (ابن عصفور ، 2004 ، 78) .

رفع الفاعل ونصب المفعول به من المسائل التي اخذت من النحاة الحيز الكبير في كتبهم النحوية فذهبوا بعدة اتجاهات وتفسيرات ، واعطوا اوجه كثيرة في التحليل والتعليل لبيان لـِـــــمَ رفع الفاعل ونصب المفعول ؟ فما كان من النحاة الى أن ذهبوا في اتجاهات واعطوا اوجه مختلفة ، فمنهم من رأى رفع الفاعل لأنه الفاعل أقل من المفعول في الكلام ، وإذا تعدى الفعل يجوز أن يتعدى الى أكثر من المفعول ، فقد يتعدى الى المفعولين أو الثلاثة المفاعيل ، فكان من السهل الخفيف ثم الثقيل ، ووجه آخر لتحليل رفع الفاعل ، ونصب المفعول به ، إن الفاعل مشبه للمبتدأ ، فإذا كان الفاعل مع الفعل يكون جملة مفيدة فيحسن السكوت عليه ، كما أن الخبر يتمم معنى المبتدأ فيحسن الوقوف عليه ، فلما وجب رفع المبتدأ حمل الفاعل عليه ، ورأي آخر من رأى أن الفاعل لما وضع في الترتيب وجب أن يعطى حركة الرفع كما وجب بالأبتداء بالفاعل على المفعول ، فصار احق بالتقديم من المفعول نحو : قام زيدٌ ، فصار المفعول فضلة يذكر بعد الفاعل ؛ لذا وجب تقديم الفاعل عليه ، ووجه آخر يرى في استحقاق الفاعل للرفع ؛ لأنه اقوى من المفعول ؛ لأنه يحدث الفعل ، فوجب أن يعطى أقوى الحركات ألا وهو الضم ، بينما كان المفعول انقص في العمل لذا اعطيه اضعف الحركات وهو الفتح (الوراق ، 2002 ، 376 – 377) ، بين هؤلاء وهؤلاء يبقى الفاعل له الأثر الأكبر في الجملة إذ يحدث به الفعل ولولا الفاعل لما حدث الفعل ، فكان الأولى أن يعطى الحركة الأقوى وهو الرفع بالضم ، وفي أكثر الأحيان ممكن أن يستغنى عن المفعول به إذا كان الفعل لازماً ، وتتم به المعنى فيحسن السكوت عليه كالمبتدأ والخبر ؛ لأن المبتدأ هو ما يبتدأ به الجملة دون تأثير أي عامل من العوامل عليه مما دفع بالنحاة الى اعتباره أصلا في الرفع ، وهذا الأصل جاء رتبته الأولى في الجملة ، وهذا حال الفاعل الذي ارتفع لازالة الابهام واللبس ، ولو قدم عن فعله لأوهم الدارس أنه مبتدأ ، وأدخله في اللبس والابهام لذا كان الأفضل أن يرتبط العامل بالمعمول فقدم الفعل فالفاعل ثم المفعول ، فاغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه ، فقدم الفعل ، وبعده الفاعل ؛ لأنه لازماً للفعل بمنزلة كونه جزء منه لا يستغنى عنه ، فكان الرفع أولى به من النصب .

ـ ما ينصب على إضمار الفعل :

مرحباً ، وأهلاً ، وسهلاً مصادر منصوبة أخذ النحاة فيها الشرح والتفسير لما نصبت ، وهل حذف فعلها الذي نصبت فيه جائزاً أو واجباً ؟ ، وكان لابن عصفور التحليل النحوي الذي ابدى فيه رأيه في تحليل هذه المسألة بقوله : " وأما (مرحباً) ، و(سهلاً) ، و(أهلاً) ، فعلى تقدير : صادفتَ مرحباً ، أي : رحباً وسعةً ، وكذلك (اهلاً)، أي صادفت من يقوم لك مقام الأهل ، و(سهلاً) ، أي : صادفت ليناً

وخفضاً لا خوفاً " (الاشبيلي ، 1998 ، 2 / 586) ، فأخذ ابن عصفور بتحليل وشرح لـــــم جاءت منصوبة بقوله : " ولما كانت هذه المصادر يكثر استعمالها لكل قادم من السفر كما ذكرنا جرت في كثرة الاستعمال مجرى المثل ، فالتزم إضمار الفعل لذلك " (الاشبيلي ، 1998 ، 2 / 586) ، وسيبويه ذكر هذه المسألة بقوله : " ومما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، ولكنه في معنى التعجب ..... كما انتصب مرحبا ، وقلت (لك) ، كما قلت (بك) بعد مرحبا ، لتبين من تعنى ، فصار بدلاً في اللفظ من رحبتْ بلادُك " (سيبويه ، 1988 ، 1 / 328) ، وفي موضع آخر له قال : " هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي " (سيبويه ، 1988 ، 1 / 257) ، وابن الوراق (ت 381 هـ) ذكر الوجهين في إضمار الفعل بقوله : " وأما مرحباً وأهلاً ، فإنما حذف الفعل منه لوجهين : أحدهما : أن تكون مصدراً للفعل من لفظه ، فكأنه بدل من : رحبت مرحباً ، وأهّلت أهلاً ، وإن لم يستعمل . والوجه الثاني : أن يكون مفعولا لفعل من غير لفظه ، كأنه قال : أصبت أهلاً ، وأصبت مرحباً " (الوراق ، 2002 ، 498) ، والسيوطي (ت 911 هـ) ذهب مع ابن عصفور بقوله : " قال ابن عصفور في شرح الجمل : المنصوب على إضمار فعل تارة يجعل عوضا من الفعل المحذوف ، وتارة لا ، فإن لم يجعل عوضا منه جاز إضماره وإظهاره كقولك : لمن تأهب للحج : مكة ، أي تريد ، ولمن سدد سهماً : القرطاسَ ، أي أصبت ، وإن شئت أظهرته ، وإن جعل الاسم المنصوب عوضا من الفعل المحذوف لا يطَّرد ؛ وإنما جاء ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها ، فمن ذلك قولهم مرحبا وأهلا وسهلا وسعة ورحباً ، فإنما جعلت العرب هذه الأسماء عوضا من الأفعال لكثرة الاستعمال ..... وما اشبه من المصادر التي استعملت في الدعاء للإنسان أو عليه ، أو هي حاكية لذلك ، كلها منصوبة بإضمار فعل لا يظهر ، لأنها صارت عوضا من الفعل الناصب لها " (السيوطي ، 1999 ، 1 / 144) ، المصادر إنما هي تمثل الأفعال ، وتقوم مقامها من حيث المعنى ، وفي بعض الأحيان من حيث العمل ، وبما أنها تقوم مقامها ، فيكون من المستحسن أن إضمار فعلها ، وتقوم هي مقامه ، وفلا يختل معنى الجملة ، ولا يكون فيها التباس لدى السامع والدارس ، وهذا ما أيده ابن عصفور في طريقة تحليله لإضمار الفعل في هذه المصادر ، ولم يكن هناك خلافٌ لدى النحاة جميعا على جواز إضمار الفعل ، لكنهم اختلفوا في جواز إضمار الفعل أو وجوبه ، وبين الجواز والوجوب ظل التحليل النحوي يدور بين النحاة يبدي كل منهم رأيه وتحليله لما يراه صائبا ، وترتضيه عقليته النحوية ، وما نهله من نحاة عصره ومن سبقوه .

ـ وجوب النصب أو جوازه على المعية :

عامل النصب من الموضوعات التي أثارت اهتمام النحاة ، ومنهم ابن عصفور الذي أخذها بالتحليل والتعليل ما الذي ينصب الاسم الذي يأتي بعد واو المعية ، فقال : " لا يجوز فيه إلاَّ أن يكون مفعولا معه " (الاشبيلي ، 1998 ، 3 / 38) ، وذكر مثالا على هذا الكلام بقوله : " (كيف أنت وزيداً) لا يجوز هنا إذا أردت معنى الجمع إلا النصب ، لأنك لو قلت : (وزيدٌ) لكان التقدير : كيف أنتَ وكيف زيدٌ ؟ فيكون سؤالاً عن كل واحد منهما على الانفراد ، فيتغير المعنى " (الاشبيلي ، 1998 ، 3 / 39) ، لسيبويه رأي آخر بقوله " كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً وه قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف ، ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف ، كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد ، ما كنتَ وزيداً " (سيبويه ، 1988 ، 1 / 303) ، وأبو حيان (ت 745 هـ) أيد سيبويه وخالف برأيه عصفور بقوله : " قال سيبويه وزعموا أنّ ناسا يقولون : كيف أنتَ وزيداً ، وما أنتَ وزيداً ، وهو قليل في كلام العرب ، كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد ، ما كنتَ وزيداً ، وزعم ابن عصفور : أنّ هذا مما يجبُ فيه النصب على المعية ، ولا يجوز التشريك ، ومخالف لكلام سيبويه " (الاندلسي ، 1998 ، 3 / 1488 – 1489) ، وابن الوراق أول الوجهين بقوله : " شرطه أن تكون مشتركاً بينه وبين فاعل / قبله، إما لفظاً وإما معنى؛ فإن كان لفظاً فلا يخلو إما أن يصح العطف أو لا ، فإن صح العطف جاز الوجهان على السَّواء، كقولك: (خرجتُ أنا وزيدٌ) ، وإن لم يصح العطف فالنصب هو الوجه ، كقولك : (خرجتُ وزيداً) ، وإن كان معنى فلا يخلو إما أن يصح العطف أو لا ، فإن صح العطف فهو أولى كقولك : (ما لزيدٍ وعمرٍو) ، وإن لم يصح العطف فالنصب هو الوجه ، كقولك : (مالك وزيداً ، وإن صح العطف على ضعف جاز النصب على ضعف " (الوراق ، 2002 ، 288) ، وحلل ابن هشام (ت 761 هـ) الاسم المنصوب الذي يقع

بعد الواو فقال : " أن العامل إنما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به ، وهو بخلاف سائر المفعولات ، وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور ؛ أحدها : أن يكون اسما ، والثاني : أن يكون واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة ، والثالث : أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل أو فيه معنى الفعل وحروفه ، وذلك كقولك : (سرت والنيلَ) و(استوى الماءَ والخشبةَ) و (جاء البرد والطيالسةَ) ، وكقوله تعالى : **((فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ))** (سورة يونس ، 71) ، أي : فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، فـــ (شركاءكم) مفعول معه ؛ لاستيفائه الشروط الثلاثة ، ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفاً على (أمركم) ؛ لأنه حينئذٍ شريك له في معناه ؛ فيكون التقدير : أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم " (المصري ، (د . ت) ، 262 – 263) ، اجاز الفراء (ت 207 هـ) الأمرين بقوله : " فإن العرب تجيزُ الرفع ؛ ولو ترك عبد الله والاسدُ لأكله ، فهل يجوز في الافاعيل التي نصبت بالواو على الصرف أن تكون مردودة على ما قبلها وفيها معنى الصرف ؟ قلت : نعم " (الفراء، 2001 ، 1 / 34) ، العطف هو اشراك ما بعده في حكم ما قبله ، فإن لم يصح العطف ، فإن النصب هو الأصح ، وإن صح العطف على ضعف جاز النصب على الضعف بقوله تعالى : **((فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ))** (سورة يونس ، 71) على اعتبار أنه مشترك بينه وبين فاعل أجمعوا (الدوني ، 2010 ، 1 / 288 – 289)، ومما تبين من ما ذكره النحاة من آراء أن ابن عصفور خالفهم جميعاً ، وذكر رأيه الخاص بأنه اجاز النصب ، ولم يجز العطف ، وذلك بقوله : " (كيف أنت وزيداً) لا يجوز هنا إذا أردت معنى الجمع إلا النصب ، لأنك لو قلت : (وزيدٌ) لكان التقدير : كيف أنتَ وكيف زيدٌ ؟ فيكون سؤالاً عن كل واحد منهما على الانفراد ، فيتغير المعنى " (الاشبيلي ، 1998 ، 3 / 39) .

ـ الخاتمة :

التحليل النحوي من الموضوعات التي لها الأثر الكبير في الدرس النحوي إذا تلقي الضوء على المسائل النحوية في اللغة العربية ، من أولئك النحاة الذين جذبهم تحليل النصوص النحوية ابن عصفور الذي أولها بالشرح ، واعطاء آراء العلماء ممن عاصروه أو سبقوه ، فكان يذكر آرائهم في أي مسألة يحاول أن يحللها ثم بعد ذلك يذكر رأيه ، فكانت من المسائل التي حللها هي مسألة ظاهرة الإعراب فرأى هو تغيرُ آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ماشيا مع رأي الأكثرية ، وحلل مسألة آخرى هي مسألة رفع الفاعل ونصب المفعول به أيهما أحق بالرفع من النصب ، فكان رأيه رفع الفاعل ونصب المفعول به تفرقةً بينهما، والأقل له الأفضلية في الرفع بالضم من الذي يكون له الكثرة في الجملة كأن الفعل لما كان يطلب جملة من المفعولين أقلها خمسة ، وهي المفعول المطلق ، والمفعول معه، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول من أجله ، فكان الأولى به التأخير واخذ اخف الحركات ألا وهو الفتح ليستقيم به اللسان العربي إذا من السهل الانتقال من الثقيل الى الخفيف ، وليس العكس صحيحاً، ومن المسائل التي حللها ابن عصفور هي مسألة ما ينصب على إضمار الفعل حيث رجح ابن عصفور النصب على إضمار فعل مناسب، فيحدث النصب على الفعل المضمر ، وكذلك مسألة جواز النصب على المعية إذ خالف ابن عصفور آراء النحاة ، وأوجب اعتبار ما بعد الواو منصوبا على المعية، وليس جواز الأمرين النصب على المعية أو العطف الذي اخذ به أكثر النحاة كان أولهم سيبويه.

المصادر :

ـ القرآن الكريم .

ـ **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، مصر - القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1418هـ - 1998م .

ـ **أسرار العربية** ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري (ت 577 هـ) ، تحقيق الدكتور فخر صالح قداره ، دار الجيل ، لبنان - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1415 هـ - 1995 م .

ـ **الأشباه والنظائر في النحو** ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1420 هـ - 1999م.

ـ **الأصول في النحو** ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، (د.ط) ، (د.ت) .

ـ **الإيضاح في شرح المفصل،** ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدّوني (ت 646 هـ) ، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر ، سوريا - دمشق ، الطبعة الثانية ، 1431 هـ - 2010 م.
ـ **الإيضاح في علل النحو** ، أبو القاسم الزجاجي (ت 337 هـ) ، تحقيق مازن المبارك ، دار العروبة مصر - القاهرة ، (د.ط) ، 1378هـ - 1959م .
ـ **البحر المحيط في التفسير** ، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) ، (د . ط) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، 2010 م .
ـ **التحليل النحوي أصوله وأدلته** ، الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ، دار نوبار للطباعة ، القاهرة ، 2006 .
ـ **التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية** ، دراسة في المبادئ ، والأصول ، والمنهج ، دراسة محمد عدنان جبارين ، وفيصل إبراهيم صفا ، (د . ط) ، عالم الكتب ، إربد – الأردن ، 2011 م .
ـ **التعليقة على المقرب ، شرح العلامة ابن النحاس (ت 698 هـ) ، على مقرب ابن عصفور في علم النحو** ، تحقيق : جميل عبد الله عويضة ، الطبعة الأولى ، وزارة الثقافة ، عمان – الأردن ، 2004 م .
ـ **الخصائص** ، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392 هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية ، 1374هـ - 1955م .
ـ **الكتاب** ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180 هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي ، مصر - القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1408 هـ - 1988 م .
ـ **الوافي بالوفيات** ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت 764 هـ) ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط ، وتزكي مصطفى ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، 2000 م .
ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911 هـ) ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، 1965 م .
ـ **تاريخ الأدب العربي** ، كارل بروكلمان ، الطبعة الخامسة ، (د. ت) ، دار المعارف ، القاهرة – مصر .
ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، لابن العماد الإمام شهاب الدين أبي الفلاح الدمشقي (ت 1089 هـ) ، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ، و محمود الأرناؤوط ، الطبعة الأولى ، دار ابن كثير ، بيروت ، 1986 م .
ـ **شرح جمل الزجاجي،** أبو الحسن بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ) ، قدم له فواز الشعار ، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1419هـ - 1998م .
ـ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن جمال بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري المصري (ت 761 هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، مصر - القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت) .
ـ **صحيح البخاري (جامع الصحيح)** ، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن الحسن البخاري (ت 256 هـ) ، تحقيق الدكتور عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، 1979 م .
. **علل النحو** ، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت381 هـ) ، تحقيق محمود محمد نصّار ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1422هـ - 2002م .
ـ **لسان العرب** ، جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري ابن منظور (ت 711 هـ) ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، (د . ت) .
ـ **معاني القرآن** ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ) ، تحقيق الدكتور احمد يوسف نجاتي محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، لبنان - القاهرة ، 1422هـ - 2001م .
ـ **معجم مقاييس اللغة** ، لأبي الحسين أحمد بن فارس زكريا (ت 395 هـ) / تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، (د . ط) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، 1979 م .
ـ **نتائج الفكر في النحو** ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت 581 هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل احمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1992 م .
ـ **هدية العارفين في اسماء المؤلفين وآثار المصنفين،** اسماعيل باشا البغدادي (ت 1339 هـ) ، استانبول ، 1964 م .